أخبار قصيرة

إيران تعتزم رفع إنتاج النفط إلى ٥/٥ مليون برميل يومياً

أكد مدير الأبحاث والتقنية بشركة النفط الوطنية الإيرانية، إعتزام الشركة رفع طاقة الإنتاج الى ٥/٥ مليون برميل يومياً.

وأوضح مهدي مطهري، في مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء، بأنه تقرر رفع طاقة الإنتاج الى ٥/٥ مليون برميل يومياً، ٩٠٠ ألف برميل منها عبر زيادة الاستخراج، حيث سيسهم ذلك بتحقق النمو الاقتصادي للبلاد.

وأشار مطهري الى ضرورة رقمنة ١٥ حقلاً نفطياً وغازياً لتحقيق القيمة المضافة، مستطرداً: إن أميركا نجحت بالحصول على مستوى إنتاج ١٣ مليون برميل عبر الرقمنة.

وأكد مطهري اتخاذ شركة النفط الوطنية إجراءات مناسبة بمجال النفط والغاز الصخريين عبر الإفادة من النظام البيئي.

قريباً.. إبرام إتفاقية تجارة مع الإتحاد الإوراسي

أعلن مساعد الشؤون الدبلوماسية بوزارة الخارجية الإيرانية إبرام إتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوراسي الإقتصادي ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول الجاري في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية.

وأشار مهدي صفري، خلال مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء، الى رغبة السعودية في التجارة مع ايران، وأنها ستشارك بمعرض القدرات التصديرية الايرانية أبريل/ نيسان القادم.

ويضم الإتحاد الأوراسي الاقتصادي كل من روسيا وبيلاروسيا وقرغيزيا وأرمينيا وكازاخستان.

مازندران.. الأولى في تصدير الحمضيات

تعتبر محافظة مازندران الإيرانية (شمال)، والتي تشتهر بطبيعتها الخضراء والخلابة، في مقدمة المحافظات الايرانية من حيث إنتاج الحمضيات وتصديرها الى خارج البلاد.

وأعلن مساعد شؤون البستنة في مؤسسة الجهاد الزراعي في محافظة مازندران، حسين ملائي، إن حجم تصدير الحمضيات من هذه المحافظة حتى الآن تخطى الـ٢٠ ألف طن من فاكهة اليوسفي، و١٨ ألف طن من البرتقال، بالإضافة الى تصدير ٥ آلاف طن من فاكهة الكيوي.

وصرح ملائي: تم جني ٩٧ بالمئة من ثمار اليوسفي في هذه المحافظة حتى الآن، بالإضافة الى جني ٤٠ بالمئة من ثمار البرتقال، و ٩٠ بالمئة من ثمار الكيوي. وأشار إلى أن إنتاج الحمضيات في محافظة مازندران سجل ارتفاعاً خلال العام الحالي، حيث وصل إنتاج البرتقال الى مليونين و ٧٠٠ طن، وإنتاج اليوسفي الى ٤٥٠ ألف طن.

في ختام الاجتماع التاسع للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين

تطوير العلاقات الإيرانية-القطرية في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة

محرابيان: في قطاع البنية التحتية، تم الإتفاق على ١٤ محوراً مهماً بين البلدين

الوفاق/ وكالات

صرح وزير الطاقة الإيراني أن سياسة الحكومة الثالثة عشرة (الحالية) هي تطوير العلاقات مع دول الجوار، وقال: سيتم بالتأكيد تطوير العلاقات الإيرانية - القطرية في قطاع الطاقة والربط الكهربائي بين البلدين وتطوير الطاقات المتجددة.

وقال علي أكبر محرابيان، مساء الإثنين، في ختام الاجتماع التاسع للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران وقطر: نحن نشهد العدوان الغاشم للكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني المظلوم في غزة وفلسطين. وأضاف: إننا نشهد انتفاضة عالمية ضخمة ضد جرائم الكيان الصهيوني، حيث تم خلال الخمسين يوماً الماضية تنظيم أكثر من ٢٦٠٠ مظاهرة ضد الكيان في ولاية أميركية واحدة فقط، كما خرجت آلاف المظاهرات في بلدان أخرى أيضاً.

تطوير العلاقات مع دول الجوار

وأشار محرابيان إلى ضرورة توسيع التعاون الاقتصادي بين إيران وقطر، وقال: إن التعاون في مجال الطاقة المتجددة والتعاون الكهربائي بين البلدين إيران وقطر متاح ويجب بذل المزيد من الجهود من أجله.

وفي إشارة إلى سياسة الحكومة الثالثة عشرة في تطوير العلاقات الودية مع دول الجوار، قال وزير الطاقة: إن إيران وضعت تطوير العلاقات مع دول الجوار على جدول الأعمال وفي العامين الأخيرين، عندما تم تنصيب حكومة آية الله رئيسي، شهدنا تطور وتعميق علاقات الصداقة مع جميع دول الجوار، الأمر الذي يعتبر بمثابة استراتيجية مهمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقال محرابيان: تم التوصل إلى إتفاقيات جيدة وواعدة في اجتماع اللجنة المشتركة التاسعة واللجان التجارية والثقافية والاجتماعية والبنى التحتية الأربع، ونأمل مع تنفيذ هذه الإتفاقيات أن نرى آثارها الإيجابية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأضاف: في هذه اللجنة تم اتخاذ قرارات جيدة للغاية فيما يتعلق بتطوير التعاون التجاري بين البلدين، وتقرر أن المسؤولية الرئيسية لمتابعة هذه القرارات تقع على عاتق غرفتي التجارة الإيرانية وقطر.

التركيز على القدرات الاقتصادية

وأعلن وزير الطاقة الإتفاق على عقد مؤتمر كبير في مجال التعريف بالقدرات الاقتصادية لإيران وقطر بحضور الشركات النشطة اقتصادياً في البلدين، وقال: باعتبار أن أهم قدرة لإيران وقطر هي إنتاج وتصدير الطاقة، فقد تم التوصل إلى إتفاقيات جيدة في هذا المجال، بما في ذلك الربط الكهربائي بين البلدين وتطوير الطاقة المتجددة.

وأضاف محرابيان: في قطاع البنية التحتية، تم الإتفاق على ١٤ محوراً مهماً بين البلدين، من بينها تطوير العلاقات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الموانئ، والنقل البحري، وربط الأسواق الاقتصادية للبلدين ببعضهما البعض. وبيّن أنه تم رسم ٧ محاور في اللجنة الثقافية والاجتماعية، من بينها التعاون في مجال السياحة والحرف اليدوية، وقال: هناك مجالات وقدرات جيدة في هذين المحورين بين البلدين.

وصرح وزير الطاقة: أن التعاون في المجال الأكاديمي وتبادل الأساتذة والطلاب وتطوير العلاقات في مجال السياحة العلاجية والخدمات الطبية والرياضة وشؤون الشباب تم التوصل فيها إلى إتفاقيات جيدة فيها في إطار اللجنة المشتركة التاسعة بين البلدين.

وأكد محرابيان على التطوير الشامل للعلاقات بين إيران وقطر في المستقبل، وقال: بالنظر إلى القدرات العالية لتطوير التعاون بين البلدين، نتوقع أن يولي الجانبان اهتماماً خاصاً لتفعيل الموافقات التي تم الحصول عليها في هذه الجولة من المحادثات المشتركة للجنة التعاون الاقتصادي.

قفزة جيدة في العلاقات الاقتصادية

من جانبه، أكد وزير الصناعة والتجارة القطري، الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني، تطور العلاقات التجارية بين إيران وقطر، قائلاً: إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين حققت قفزة جيدة. وأعرب الوزير القطري عن أمله بأن يبذل القطاع الخاص في البلدين الجهود للمزيد من تطوير العلاقات بينهما. واعتبر القمة التاسعة فرصة مهمة لمتابعة الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في القمة الثامنة، ويمكن أن تكون فعالة للغاية في تطوير العلاقات التجارية والصناعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلدين. وقال وزير الصناعة والتجارة القطري: إن العلاقات القوية والمستقرة بين إيران والحكومة القطرية وثقة الجانبين تظهر أن البلدين تربطهما علاقات قوية. وأضاف: أنه تم التوقيع على العديد من العقود ومذكرات التفاهم بين البلدين، والتي تظهر مستوى العلاقات التجارية بين البلدين، ومن المؤمل أن يفتح الاجتماع التاسع للجنة المشتركة صفحات جديدة من التعاون في مختلف قطاعات البلدين بما في ذلك الشركات الخاصة والاستراتيجية. وأكد آل ثاني إن التحديات التي نواجهها اليوم تزيد من ضرورة التعاون المشترك من أجل التغلب عليها، وتابع: إن تطوير العلاقات المشتركة في هذا الوضع يمكن أن يساعد في حماية مصالح البلدين.

وأشار آل ثاني إلى الأوضاع الاقتصادية لدولة قطر، وقال: وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، حققت قطر تقدماً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن تشهد نمواً بنسبة ٣/٣ بالمئة هذا العام. وتابع: وفقاً لهذه الإحصائيات، تمكنت قطر من احتلال المركز الأول في جذب الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٢٣. واعتبر الرئيس القطري للجنة التعاون الاقتصادي المشترك زيادة الإنتاج الوطني علامة على تبني السياسات الصحيحة للحكومة، الأمر الذي جعل المستثمرين يختارون هذا البلد للاستثمار.

وقيّم وزير الصناعة والتجارة القطري مجالات الاستثمار في قطر بشكل إيجابي للغاية، وقال: يمكن أن يكون هذا مجال مناسباً جداً لتعاون القطاع الخاص بين الجانبين. وأوضح: أنه تم خلق فرص استثمارية في قطر، وأضاف: وفقاً للقوانين الجديدة التي تمت الموافقة عليها، فانها تسمح للمستثمرين الأجانب بالتملك بنسبة ١٠٠ ٪ في قطر. وتابع: هذه الفرصة أتيحت في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية وهي تتيح للأفراد الاستثمار في العقارات.

وقال الرئيس القطري للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي: بالإضافة إلى ذلك، لدينا المزايا والخدمات التي يتم تقديمها للمستثمرين في المناطق الحرة، وهي استغلال الموقع الجغرافي المميز لدولة قطر.

فرص الإستثمار في قطر

وفي حين دعا الشركات الإيرانية للتعرف على فرص الاستثمار في قطر، قال آل ثاني: نأمل أن نرى المزيد من الشراكات الاقتصادية بين الجانبين. وأردف: يمكننا أن نشهد زيادة في التعاون في مجال التجارة والصناعة وغرف التجارة الإيرانية والقطرية والمياه والصرف الصحي والحرف اليدوية والجمارك والصحة والبحث العلمي والنقل البحري والاتصالات والزراعة والمناطق الحرة والقوى العاملة والرياضة.

وقال وزير الصناعة والتجارة القطري: توصلنا في اللجنة المشتركة إلى مقترحات هي ثمرة عمل الخبراء، ومن المؤمل أن يتم تحقيق خطوة وقفزة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. يذكر أن فعاليات الاجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي الايراني-القطري المشترك انطلقت في طهران صباح السبت ٩ كانون الأول/ ديسمبر واستمرت حتى يوم الإثنين ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ برئاسة وزير الطاقة رئيس لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقطر علي أكبر محرابيان، بينما حضر الوفد القطري برئاسة وزير الصناعة والتجارة القطري الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني.

ويعقد هذا الاجتماع سنوياً لتطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل البناء بين إيران وقطر، وسيتم من خلاله اتخاذ خطوات جديدة وفعالة لتطوير وتعميق علاقات الصداقة بين البلدين، وذلك بحضور وفد يتكون من مسؤولين رفيعي المستوى في الهيئتين التنفيذيتين في البلدين.

ال ثاني: توصلنا في اللجنة المشتركة إلى مقترحات هي ثمرة عمل الخبراء، ومن المؤمل أن يتم تحقيق خطوة وقفزة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

في القراءة الأولى..

مجلس الشورى الاسلامي يعارض الخطوط العريضة لمشروع الموازنة العامة

عارض النواب في مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، أمس الثلاثاء خلال جلسة علنية، القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة للعام (تبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٤) بعد دراستها والإطلاع على تقاريرها، وصوّت ٩١ نائباً لصالح المشروع، فيما عارضه ١٢٧، وامتنع ١٠ نواب عن التصويت.

واستعرض المتحدث باسم لجنة الدمج، في بداية الجلسة العلنية للبرلمان، تقرير هذه اللجنة حول القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة للعام المقبل، وقال: استحوذت إيرادات الجمارك والضرائب على أكبر حصة نمو في موارد الموازنة للعام المقبل بنسبة ٤٠ ٪، كما انخفض الاعتماد على الموارد النفطية بنحو ٢٤ ٪. وأشار المتحدث إلى تقرير لجنة التخطيط والميزانية حول القراءة الأولى لموازنة ٢٠٢٤، وقال: الأرقام القابلة للتحقق في الموازنة والأحكام المتوقعة تنتهج نهج الميزانية.. تم تجنب تعديل القوانين الدائمة، وهو أحد النقاط الإيجابية في مشروع قانون الموازنة. وخلال استعراض التقرير الأول للجنة الدمج حول القراءة الأولى لمشروع موازنة إيران للعام المقبل، انتقد عضو اللجنة الاقتصادية، محمد باقري، زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٠ ٪ في مشروع موازنة العام المقبل.

بدوره، رأى حسين علي حاجي دليكاني، عضو اللجنة القضائية والقانونية، أن "هذه الميزانية لن تحقق حتى ٨ ٪ من النمو الاقتصادي، بل ستخلق فجوة بين الأغنياء والفقراء، فمن المتوقع في هذه الميزانية أن يتم بيع سندات بقيمة ٣٢٠ تريليون تومان، مما يجعل البلاد مدينة أكثر. وعملياً لن يخلّف مشروع الموازنة هذا أي ثمرة لخطة التنمية السابعة". وقال محسن رنكنه، عضو لجنة التخطيط والميزانية، إن "مشروع قانون موازنة العام المقبل لا يتوافق مع خطة التنمية السابعة". وأضاف: إن التصويت على القراءة الأولى للموازنة يعني خرق الخطة السابعة والضغط على الشعب، وليس الوقوف ضد الحكومة.

من جانبه، صرح مهدي عسكري: رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة، إلا أن معدل التضخم لم ينخفض حتى الآن، وهذا يدل على أن لدينا خطأ حسابياً في القطاع الاقتصادي للبلاد.. إلى متى سنتحرك على أساس النموذج الاقتصادي للرأسمالية؟ طالما أننا نسير على هذا المسار فلا ينبغي لنا أن نتوقع إصلاحات ملحوظة في الاقتصاد.

وأشار سلمان ذاكر، عضو اللجنة الاقتصادية، إلى أن زيادة رواتب الموظفين والعاملين والعمال والمتقاعدين بنسبة ١٨ ٪ لا يتناسب مع معدلات التضخم بتاتاً. وأوضح: أن هذا القرار مخالف لقانون نظام الضمان الاجتماعي الشامل الذي ينص على أن زيادة الرواتب يجب أن تتماشى مع التضخم، فهل معدل التضخم ١٨ بالمئة؟

من جانب آخر، أبدى جعفر قادري، عضو لجنة التخطيط والميزانية والحسابات، موافقته على القراءة الأولى لمشروع قانون موازنة العام المقبل، وقال: توقعت الحكومة مستشهدة بالوقائع والمعطيات أنها ستبيع النفط العام المقبل بسعر ٧١ دولاراً للبرميل.. أما الزيادة في الإيرادات الضريبية فقد جاءت جنباً إلى جنب مع الزيادة في سقف الإعفاءات الضريبية.

وفي ذات السياق، اعتبر فتح الله تولي، أحد أعضاء اللجنة الاقتصادية، أن تقليص الفجوة بين الدخل والنفقات بنسبة ٤٢ ٪ هو أحد نقاط القوة في مشروع قانون موازنة العام المقبل، وأضاف: يجب أن نساعد الحكومة على إعداد ميزانية العام المقبل في الوقت المحدد وإدارة البلاد. ورأى أحمد أميرآبادي، وهو عضو أيضاً في اللجنة الاقتصادية، أن مشروع قانون موازنة العام المقبل فيه عيوب كما هو الحال في موازنة الأعوام السابقة؛ لكن بناء على التحقيقات فان عيوبه أقل مقارنة بمشاريع القوانين السابقة وهو مشروع أفضل من سابقاته.

وفي النهاية، توصل النواب في مجلس الشورى الاسلامي إلى رفض مشروع قانون موازنة العام المقبل في القراءة الأولى.

وبعد معارضة البرلمان للقراءة الأولى للموازنة، أعلن محمد باقر قاليباف (رئيس البرلمان) أن أمام الحكومة سبعة أيام لتنفيذ الإصلاحات في الموازنة وعودتها إلى البرلمان، وقال: الوقت يداهمنا.. العام المقبل هو العام الأول لتنفيذ خطة التنمية السابعة، ويجب أن تكون لدينا ميزانية قوية ودقيقة لنقوم بالعمل المناسب.

وكان رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله إبراهيم رئيسي، قد سلم مجلس الشورى الاسلامي مشروع قانون الموازنة العامة ٥ ديسمبر/ كانون الأول الجاري. وأكد آية الله رئيسي حينئذ أن الموازنة العامة الجديدة، قابلة للتقييم وواقعية بكافة أقسامها، المصاريف والإيرادات والمستهدفات. وأشار آية الله رئيسي إلى أن المشروع يراعي العدالة في المدفوعات على مستوى المحافظات وعلى الصعيد الوطني بشكل خاص، ويستهدف تفعيل القطاع الخاص والتعاونيات عبر توجيه ودعم وإشراف حكومي. وبيّن أن ضرائب الموظفين لن ترفع فيما يركز المشروع على المتهربين من الدفع، وأنه لم يتضمن أساساً ضريبياً.